

الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا تحليل دور النفط والغاز

The Political Economy of Conflict in Libya Analyzing the Role of Oil and Gas

الدكتور أحمد مفتاح الفلاق

Ahmed M Fallag

الهيئة الليبية للبحث العلمي

Libyan Authority for Scientific Research

Ahmedfallag79@gmail.com

الدكتور حسين أحمد الجرو

Alhussien Ahmed Eljero

الهيئة الليبية للبحث العلمي

Libyan Authority for Scientific Research

email.hussen@gmail.com

الملخص

هدف البحث الى التعرف على دور الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا وتحليل دور النفط والغاز، ما هدف البحث أيضا الى التعرف على أهمية الاقتصاد السياسي الليبي في تحليل دور النفط والغاز، والتعرف على الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا، والتعرف على التصورات التي تقدمها السياسة الاقتصادية لحل مشكلة الصراع الليبي، كما هدف أيضا الى التعرف على كيفية السيطرة على الاقتصاد السياسي على الصراع الليبي تحليل دور النفط والغاز، التعرف على أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الليبي. وقد تشكلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي ما هو الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا تحليل دور النفط والغاز؟ وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي وذلك لإعطاء صورة واضحة وصریحة لكل جانب من جوانب الموضوع محل البحث.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد السياسي، الصراع في ليبيا، دور النفط والغاز)

Abstract:

The research aimed to identify the role of the political economy of the conflict in Libya and analyze the role of oil and gas. The research also aimed to identify the importance of the Libyan political economy in examining the role of oil and gas, identify the political economy of the conflict in Libya, and identify the perceptions provided by economic policy to solve the problem of the Libyan conflict. It also aimed to identify how to control the political economy of the Libyan conflict, analyze the role of oil and gas, and identify the importance of oil and gas in the Libyan economy. The problem of the study was formed in the main question: What is the political economy of the conflict in Libya, analyzing the role of oil and gas? The research relied on the descriptive historical analytical approach to provide a clear and explicit picture of each aspect of the topic under study.

Keywords: (Political economy, conflict in Libya, role of oil and gas).

1. المقدمة:

لقد تم تطبيق العديد من التقنيات التحليلية على الصراع الليبي من أجل فهم ديناميكيات التصعيد وإيجاد استراتيجيات لخفض هذا التصعيد من ناحية أخرى، تشكل العوامل السياسية والأمنية عادةً محورًا للأدبيات ذات الصلة، فتحقيق الأفكار التي يمكن الحصول عليها من خلال فحص الأزمة الليبية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي وهي تدرس العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي توفر مفاهيم تستند إلى الحاجة والجشع بقوة تفسيرية، مما يثبت أن هذه المفاهيم مهمة تمامًا مثل تلك القائمة على المظالم وأن الفهم الأعمق للحالة الليبية يتطلب توضيح التفسيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة فقد كانت العلاقة بين تكاليف عقد الصفقات والنفوذ المتزايد للقبائل والولاء القبلي، ومساهمة التجارة غير المشروعة في العنف، وانخفاض الدخل الشخصي والبروز المتزايد لزعماء العنف العرقي السياسي، كلها كانت محورية للاقتصاد السياسي للتصعيد في ليبيا. فلا بد من توظيف مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لتوظيف أفكار الاقتصاد السياسي في جهود خفض التصعيد (زقاع 2019، ص 47).

تراوحت تفسيرات الأزمات الدولية دوماً بين البحث عن مبررات "المظالم" التي تغذي الكراهية، وبين دراسة دوافع "الجشع" البشري المتأصل وأهدافه الصراعية. ولتوضيح ذلك فإن النهج العدائي مدفوعاً فقط بالمصالح المادية، أو ما إذا كانت المظالم الاقتصادية أو الاجتماعية التي تغذي السخط وتخلق التوتر وتؤدي في نهاية المطاف إلى العنف، أو ما إذا كان الضغط المتزايد على الموارد المحدودة أو المتناقصة أو المتلاشية يخلق بيئة من الاحتكاك السلبي بين المتنازعين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الصدام ومن الصعب تحديد أولوية أي من هذه العوامل، ولكن المثال الليبي يقدم لنا مثلاً واضحاً لأزمة

تدعمها عوامل مختلفة، وخاصة الاقتصادية إن الأزمة الليبية ناجمة عن قوى سياسية وخارجية بالإضافة إلى القوى الاقتصادية الداخلية (Zartman 2020, P 11)

من الناحية السياسية قد يفترض المرء أن الركائز الأساسية الأربعة لحكم القذافي القومية الثورية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الهوية الوطنية والكرامة، وأخيراً الأهمية الرمزية للقذافي كمقاتل ضد الإمبريالية العالمية بدأت جميعها في الانهيار، ومن المعروف على نطاق واسع أن أحد المبادئ الأساسية للنظام الليبي الذي أكد عليه القذافي مراراً وتكراراً وهذا بدوره أشعل سلسلة من المغامرات على الساحة العالمية وعلى الساحات الإقليمية في أفريقيا والعالم العربي وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وبعدها عاد النظام لمحاولة التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة، لقد كانت شرائح واسعة من المواطنين الليبيين تكن الاستياء للنظام بسبب سوء استغلال ثروات بلادهم في دعم العديد من المنظمات والحركات الثورية في الخارج، وقد تفاقم هذا الاستياء بسبب تحول السياسة الخارجية للنظام، والتي تراوحت بين السعي إلى الوحدة العربية والوحدة الأفريقية والتوحيد والمشاريع الثنائية، والمشاريع الفيدرالية الجماعية في أوقات مختلفة (مهدي 2019).

وعلى الرغم من ثراء بلادهم فإن عدداً كبيراً من الليبيين يعانون من مصاعب اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك الحرمان النسبي في مجالات البنية الأساسية، والمرافق العامة، والرعاية الصحية، والتعليم، فكانوا الليبيون يشكلون نسبة كبيرة من السكان الشباب الباحثين عن عمل ولكن خلال حكم القذافي، كان معدل البطالة في البلاد هو الأعلى في منطقة المغرب العربي، والذي يقدر بنحو 30% فضلاً عن ذلك ولأن 90% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي يأتي من النفط، فإن اقتصاد ليبيا يعتمد على الربيع، كما وتعاني الأسر في ليبيا من معدلات فقر مرتفعة للغاية نتيجة لعدم وجود دخل شهري ثابت، ويرجع هذا إلى حقيقة مفادها أن المجموعات الصغيرة التي دعمت قيادة معمر القذافي استفادت من دخل النفط الليبي أكثر من عامة الناس، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الاستياء وإشعال شرارة الانتفاضة. وبصرف النظر عن هذه العوامل المحلية، كانت هناك أيضاً تغييرات إقليمية أدت إلى تفاقم الأزمة في ليبيا، ويرجع هذا في المقام الأول إلى "تأثير الدومينو" الذي ضرب مصر وتونس (Abukar 2020, P 3-4).

لقد عانت ليبيا من حروب مدمرة منذ سقوط النظام السابق في عام 2011، عندما بدأت الثورات الشعبية حيث يحلل التحول السياسي الذي خرج بسرعة عن السيطرة إلى صراع مخيف ورهيب، ولقد تأثر الاقتصاد الليبي بشدة بالصراع كما لوحظت آثار اقتصادية كبيرة في الدول المجاورة، مثل السودان ومصر وتونس، التي تربط ليبيا بها علاقات تجارية وثيقة منذ فترة طويلة. وتشمل هذه الروابط الاستثمار والتجارة ومجموعة كبيرة من العمال المهاجرين من الدول الثلاث التي تعيش في ليبيا. كان للأزمة الليبية تأثير كبير على هذا التعاون الإقليمي لذلك، فإن الغرض من هذا البحث هو تقييم كيف أثرت الحرب على الاقتصاد الليبي، وتشير التقديرات إلى أن المعركة كلفت 783.4 مليار دينار ليبي إجمالاً منذ أن بدأت في عام 2011. وقد تأثرت كل جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد بالصراع الذي كان له أيضاً تأثير على النظام الاقتصادي الكلي وكانت النتيجة تباطؤاً ملحوظاً في النمو مصحوباً بتقلبات متزايدة وانخفضت مستويات الدخل والإنفاق والاستثمار الحكومية

بشكل حاد في ليبيا وكان للصراع تأثير على الصناعات الإنتاجية مثل قطاعات البناء والزراعة والهيدروكربون، والتي عانت جميعها من انخفاض ملحوظ في النشاط (آسيا 2021، ص 17).

2. أهداف البحث:

يتمحور الهدف الرئيسي للبحث في الكشف عن دور الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا وتحليل دور النفط والغاز، وذلك من خلال الآتي:

1. التعرف على أهمية الاقتصاد السياسي الليبي في تحليل دور النفط والغاز.
2. التعرف على الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا.
3. التعرف على التصورات التي تقدمها السياسة الاقتصادية لحل مشكلة الصراع الليبي.
4. التعرف على كيفية السيطرة على الاقتصاد السياسي على الصراع الليبي تحليل دور النفط والغاز.
5. التعرف على أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الليبي.

3. أهمية البحث:

إن تحليل الأبعاد الاقتصادية للصراع في ليبيا بما في ذلك دور النفط والغاز يساعد على فهم العوامل الكامنة وراء استمرار النزاع، هذا الفهم ضروري لإيجاد حلول شاملة ومستدامة، كما يسلط هذا البحث الضوء على أن سيطرة مختلف الجهات على إنتاج النفط والغاز وتوزيع عوائدها وقد ساهم في تحطيم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا وهذه المعرفة ضرورية لوضع استراتيجيات فعالة لإدارة الثروات الطبيعية، وان المصالح الاقتصادية والسياسية للفصائل المتنازعة في ليبيا تؤثر على سلوكياتها وقراراتها هذه المعرفة مهمة لتحليل ديناميكيات الصراع وإيجاد طرق للتوفيق بين المصالح المتضاربة، وتحديد التأثيرات الإقليمية والدولية نظرًا لأن ليبيا مركز اهتمام إقليمي ودولي بسبب ثرواتها الطبيعية، فإن هذا البحث يساعد في فهم التدخلات الخارجية التي قد ساهمت في تعقيد الوضع والحفاظ على حالة عدم الاستقرار هذه المعرفة ضرورية لوضع سياسات إقليمية ودولية فعالة، فمن هنا تكمن أهمية البحث في محاولة التعرف على دور الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا، حيث يشكل موضوع البحث حول الاقتصاد السياسي في ليبيا تحليل دور النفط والغاز أهمية كبيرة خاصة في ظل التطورات والتغيرات المتسارعة التي تشهدها ليبيا في السنوات الأخيرة.

4. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي وذلك لإعطاء صورة واضحة وصریحة لكل جانب من جوانب الموضوع محل البحث.

5. إشكالية البحث:

الصراع السياسي والأمني في ليبيا له جذور عميقة ومتشعبة، تتخطى الخلافات السياسية والأيدولوجية بين مختلف الفصائل المتنازعة، فتسليط الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية لهذا الصراع، والتركيز بشكل خاص على دور النفط والثروات

الطبيعية في تعقيد الأزمة الليبية له دور هام وكبير، فالنفط والثروات الطبيعية في ليبيا لها أهمية كبيرة في جميع المجالات فتعد ليبيا إحدى الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي في منطقة شمال إفريقيا حيث تشكل إيرادات النفط والغاز نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، و90% من عائدات الصادرات هذا الوضع جعل من النفط محور الصراع بين مختلف الفصائل والمليشيات المتنازعة على السلطة والنفوذ في ليبيا، فيعد النفط محورا أساسيا في استمرار الصراع الليبي حيث تتنافس الفصائل المسلحة والمليشيات على السيطرة على حقول ومنشآت النفط وتهريب النفط في ظل غياب سلطة مركزية قوية، أدى إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي والأمني في البلاد. كما أن الإيرادات الضخمة من النفط شجعت على التمويل الذاتي للمليشيات وزيادة قدرتها على الاستمرار في الصراع، حيث تعد العوامل الاقتصادية وخاصة ثروات النفط والغاز، لعبت دوراً محورياً في استمرار الصراع السياسي والأمني في ليبيا إن تحقيق الاستقرار في ليبيا يتطلب إيجاد حلول للسيطرة على الثروات الطبيعية ومنع تهريبها وتوزيع عادل لعوائدها. كما يتطلب بناء مؤسسات حكومية قوية قادرة على فرض السلطة والنظام، ومن هنا فقد تشكلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي ما هو الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا تحليل دور النفط والغاز؟ ويندرج من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية والتي تشكله في الآتي:

1. ما هي أهمية الاقتصاد السياسي الليبي في تحليل دور النفط والغاز؟
2. ما هو الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا؟
3. فيما تكمن التصورات التي تقدمها السياسة الاقتصادية لحل مشكلة الصراع الليبي؟
4. كيف يسيطر الاقتصاد السياسي على الصراع الليبي تحليل دور النفط والغاز؟
5. ما هي أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الليبي؟

المبحث الأول:

الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا تحليل دور النفط والغاز:

بالإضافة إلى الافتقار المستمر للتنسيق بين الكيانات السياسية والأذرع العسكرية التي تمثلها داخل ليبيا، فإن الحوار السياسي في ليبيا لا يزال راکداً في نقاط معينة حيث يرفض المشاركون تقديم أي تنازلات، وتفشل القوى الإقليمية المختلفة في لعب أي دور ذي معنى في سياق هذا الحوار، ومستوى التماسك والإجماع داخل الكتل المتصارعة في ليبيا يتراجع بشكل مطرد، وقد تأثرت كل جوانب الحياة الاقتصادية للبلاد بالصراع، مما كان له أيضاً تأثير على النظام الاقتصادي الكلي، وكانت النتيجة تباطؤاً ملحوظاً في النمو، مصحوباً بتقلبات متزايدة حيث انخفضت مستويات دخل الحكومة وإنفاقها واستثماراتها بشكل حاد في ليبيا وتأثرت العديد من القطاعات الإنتاجية بشكل كبير بالصراع، بما في ذلك صناعات البناء والزراعة والهيدروكربون (عقل 2024).

حيث يُعد قطاع النفط والغاز محور الاقتصاد الليبي، حيث يشكل هذا القطاع نحو 94% من إيرادات النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد هذه الأهمية الكبيرة للنفط والغاز في الاقتصاد الليبي جعلت

أداء هذا الاقتصاد مرهوناً بتقلبات الأسعار العالمية للنفط وبتراجع كميات الإنتاج، فضلاً عن كون النفط مورد طبيعي آيل للنضوب لذلك، وتحتاج ليبيا إلى تنوع اقتصادها للحد من الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل (قدح 2020، ص 51).

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن طبيعة الاقتصاد السياسي للصراع الليبي:

ليبيا هي دولة شمال إفريقيا حيث تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط لها تاريخ طويل من الصراعات السياسية والاقتصادية التي تعود جذورها إلى العصور القديمة، فبعد استقلالها عام 1951، مرت ليبيا بتطورات سياسية واقتصادية متباينة تحت حكم الملك إدريس السنوسي ثم نظام القذافي الذي استمر لأكثر من 40 عاماً، مع اندلاع الثورة الليبية عام 2011 وسقوط نظام القذافي، دخلت ليبيا في حالة من الفوضى والصراعات المسلحة التي ما زالت مستمرة حتى الآن.

انعكست السياسة الخارجية الليبية وتوجهاتها على التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بعد ثورة 17 فبراير والإطاحة بنظام القذافي الذي حكم ليبيا لأكثر من 40 عاماً، وكان من المفترض أن تتمكن ليبيا من تحقيق الاستقرار والصمود والحفاظ على هويتها وشخصيتها وحماية مصالحها وأمنها الوطني.

ومن المعروف أن الدول عندما تتغير الحكومات لا تغير سياساتها الخارجية، بل تختلف الأساليب والأدوات والأساليب في التعامل مع قضايا وموضوعات السياسة الخارجية. وذلك لأن السياسة الخارجية تعتمد على القوة الكلية للدولة، مما يسمح لها بالعمل وممارسة النفوذ. وتتجلى هذه الظاهرة في الانقسام الذي تعيشه الدولة الليبية حالياً وهي تدخل عامها الثالث عشر من الاستقلال. وقد ناقشت الدراسة قضية أساسية وهي أن الانقسامات الداخلية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير عام 2011 ساهمت في تعدد وتنوع وجهات النظر في السياسة الخارجية الليبية (الكوت 2019، ص 103).

منذ استقلال ليبيا عام 1951، شهدت السياسة الخارجية الليبية عدة نقاط تحول مهمة. كانت المرحلة الأولى هي فترة الحكم الملكي (1951-1969)، تليها فترة الحكم العسكري الشمولي (1969-2011)، والمرحلة الثالثة والأخيرة التي لم تتضح معالمها بعد على الرغم من مرور أكثر من اثني عشر عاماً هي الفترة التي أعقبت الإطاحة بنظام القذافي في 17 فبراير 2011، فقد شهدت الأعوام الستين التي سبقت الثورة مجموعة متنوعة من القوى البيئية الخارجية والداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية، ولأن السياسة الخارجية الليبية خلال فترة الحكم الملكي كانت مبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل، فلا توجد سجلات عن صراعات دبلوماسية أو عسكرية مع هذه الدول طوال الفترة المعنية (حسين 2019، ص 12).

ودعت ليبيا إلى إعادة تسمية منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي أو الولايات المتحدة الأفريقية في قمة سرت عام 1999 تميزت السياسة الخارجية الليبية في تسعينيات القرن العشرين بالتركيز على القارة الأفريقية، وخاصة بعد الحصار والحظر الجوي الذي فرض عليها في ضوء تداعيات أزمة لوكربي مع الغرب وينبع هذا الاهتمام بأفريقيا من حقيقة أن القارة

توفر مصدرًا مهمًا للاستقرار للشعب الليبي، ونشأت شركات الطيران الأفريقية، وتوسعت المساعدات والاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية (الخالق 2020، ص 3).

كانت سياسة ليبيا تجاه الاتحاد الأفريقي تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف، بما في ذلك الحصول على وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والأمني للدول الأعضاء في الاتحاد. كما كانت ليبيا هدفًا لطموحات القوى الدولية الكبرى بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها. إن أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ككتلة إقليمية لا تتفوق على أهداف السياسات الخارجية لجميع الدول الأخرى تجاه بعضها البعض على الساحة العالمية (قدح 2020، ص 45).

منذ العصور القديمة كانت ليبيا محط أطماع الحضارات القديمة كالفينيقيين والرومان واليونان بسبب موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة العالمية، حيث شكلت الصراعات بين هذه الحضارات أساسًا للنزاعات السياسية والاقتصادية في ليبيا عبر التاريخ، في القرن التاسع عشر خضعت ليبيا للسيطرة العثمانية ثم الإيطالية بعد الحرب الإيطالية العثمانية عام 1911. كان للاستعمار الإيطالي آثار سياسية واقتصادية سلبية على ليبيا، حيث أدى إلى تمهيش القبائل والمناطق الداخلية وتركيز السلطة في المدن الساحلية.

حصلت ليبيا على الاستقلال عام 1951 تحت حكم الملك إدريس السنوسي الذي اتبع سياسات اقتصادية ليبرالية، مع انقلاب القذافي عام 1969، بدأت مرحلة جديدة من الصراعات السياسية والاقتصادية في ليبيا، نظام القذافي اعتمد على السيطرة على ثروات النفط والغاز لتعزيز قبضته السياسية، ما أدى إلى تمهيش القبائل والمناطق الأخرى، بعد الإطاحة بنظام القذافي عام 2011.

دخلت ليبيا في حالة من الفوضى والصراعات المسلحة بين مختلف الفصائل والقبائل المتنافسة على السلطة والثروات، تجذرت هذه الصراعات في الخلفية التاريخية للصراعات السياسية والاقتصادية في ليبيا، وأصبحت السيطرة على الموارد النفطية والغازية أحد أهم محركات هذه الصراعات، كما يمكننا ان نستنتج ان الخلفية التاريخية للصراعات في ليبيا منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا تؤكد على العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد في هذه الصراعات، وأيضاً السيطرة على الثروات الطبيعية وتوزيع السلطة السياسية كانا دائماً محور هذه الصراعات التي مزقت الوحدة الوطنية والاستقرار في ليبيا (رستم 2020، ص 62).

منذ اكتشاف النفط في ليبيا في عام 1958، شكل هذا القطاع العمود الفقري للاقتصاد الليبي وأحد أهم مصادر الدخل في البلاد ومع ذلك، أصبح النفط الليبي سبباً رئيسياً للصراع في ليبيا منذ اكتشافه وحتى الآن، حيث تحاول مختلف الأطراف السياسية والعسكرية استخدامه كورقة للمساومة والمكاسب السياسية والاقتصادية وقد أدت عمليات الإغلاق المتكررة للحقول النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وتهديد مستقبل صناعة النفط الليبية

تمتلك ليبيا أكبر احتياطات مؤكدة من النفط الخام في القارة الأفريقية، حيث بلغت هذه الاحتياطات نحو 48.8 مليار برميل حتى نهاية عام 2023 ومع ذلك، فإن الصراع السياسي والانقسامات الداخلية في ليبيا منذ ثورة 2011 قد أدت إلى تعدد الفاعلين السياسيين وظهور أكثر من حكومة، مما خلق اختلافات في توجهات وأهداف السياسة الخارجية الليبية

وهذا الوضع قد أثر بشكل كبير على قدرة ليبيا على استغلال ثرواتها النفطية والغازية بالشكل الأمثل (علوي 2019، ص 66).

إن الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا هو أحد أهم القضايا التي تشغل الباحثين والمحللين السياسيين والاقتصاديين على مستوى العالم فتميز ليبيا بموقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها، لطالما كانت محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، ومنذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، شهدت البلاد صراعًا مسلحًا متواصلًا بين مختلف الأطراف والمليشيات المتنافسة على السلطة والموارد.

حيث يعد النفط والغاز الطبيعي المحرك الرئيسي للصراع في ليبيا، فهذان الموردان الطبيعيان يشكلان العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث تشكل عائدات النفط والغاز ما يزيد عن 90% من إجمالي الصادرات الليبية وما يقارب 60% من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، فإن السيطرة على هذه الموارد الحيوية تُعد هدفًا استراتيجيًا لجميع الأطراف المتنازعة، حيث لعب النفط والغاز دورًا محوريًا في تفاقم الصراع في ليبيا فقد تنافست المليشيات المسلحة والجماعات السياسية على السيطرة على حقول النفط ومنشآت التكسير والتصدير، مما أدى إلى انقطاعات متكررة في إمدادات الوقود وتراجع إنتاج النفط وفي الوقت نفسه، سعت القوى الإقليمية والدولية إلى دعم مختلف الأطراف المتنازعة بهدف تعزيز نفوذها وتأمين مصالحها في الموارد الليبية (الرشيد 2019، ص 62).

وقد أفضى هذا الصراع المستمر إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد، وارتفعت معدلات البطالة والفقر، وتراجعت مستويات الخدمات العامة والبنية التحتية. وأدت هذه التحديات إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والنزوح الجماعي للسكان، حيث يتضح أن الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا يدور حول السيطرة على موارد النفط والغاز الطبيعي فهذه الموارد الحيوية تشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي، وبالتالي تُعد هدفًا استراتيجيًا للأطراف المتنازعة، وقد أدى هذا الصراع إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ما يستدعي تضافر الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي شامل يعيد الاستقرار إلى ليبيا.

لقد أدى اكتشاف النفط في ليبيا إلى تغيير المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد فضلاً عن أسلوب حياة الناس لقد تغيرت الأمة من كونها أمة فقيرة ذات موارد وقدرات قليلة، وتعتمد بشكل كبير على التجارة والرعي التقليدي والزراعة البسيطة البدائية، وخالية من الصناعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية، مما يجعلها عرضة للمساعدات الأجنبية والأموال التي تجنيها من تأجير أجزاء من أراضيها لاستخدامها كقواعد عسكرية من قبل بعض الدول الغربية ونتيجة لذلك، عزز إنتاج النفط والغاز من أهمية ليبيا ومكانتها محليًا وعالميًا، وأصبح اقتصاد البلاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كسلعة أساسية ومصدر رئيسي للإيرادات لغالبية السكان فضلاً عن كونه مصدرًا رئيسيًا للدخل (بروسي 2019، ص 18).

المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد السياسي للصراع في ليبيا:

يُعد الصراع في ليبيا أحد أهم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه المنطقة العربية في الوقت الحالي. فقد أدى انهيار النظام السياسي في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011 إلى نشوب صراع مسلح بين قوى سياسية وعسكرية متنافسة على السلطة والموارد ويُعد النفط والغاز الطبيعي من أهم الموارد الاقتصادية في ليبيا، والتي باتت محور الصراع بين مختلف الأطراف المتنازعة وفي هذا السياق، فتحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية للصراع في ليبيا مع التركيز على دور النفط والغاز في ذلك، فالصراع في ليبيا له أبعاد اقتصادية وسياسية عميقة وأن النفط والغاز يشكلان محور هذا الصراع فالسيطرة على الموارد النفطية والغازية باتت هدفاً استراتيجياً لمختلف الأطراف المتنازعة نظراً لأهميتها الحيوية للاقتصاد الليبي وتأثيرها على توازن القوى السياسية وقد أدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد الليبي وتعطيل عمليات الإنتاج والتصدير، مما تسبب في أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة ولذلك، فإن إيجاد حل سياسي للصراع في ليبيا يتطلب معالجة القضايا الاقتصادية المرتبطة به وخاصة فيما يتعلق بالموارد النفطية والغازية.

لقد شهدت ليبيا بداية الاحتجاجات والمظاهرات السلمية في 2011، مطالبة بإسقاط حكومة القذافي ولكن هذه المظاهرات سرعان ما تحولت إلى مواجهات مسلحة بين الليبيين، مما دفع البلاد إلى حروب أهلية مميتة كانت لتشتعل مرة أخرى بمجرد أن تهدأ، ولم تنجح جهود المصالحة الوطنية التي بذلتها البلاد في السنوات الأخيرة أطراف ومنظمات أجنبية وإقليمية وحتى محلية، في إرساء الأساس لسلام مستدام. وعلى الرغم من سمو وجاذبية مفاهيم السلام والمصالحة، فضلاً عن قبح الحرب وقسوتها وعدم إنسانيتها وتدميرها.

فإن التاريخ البشري حافل بأمثلة لشعوب اختارت التعامل مع صراعاتها الداخلية ومصالحها الفئوية المتنافسة بالذهاب إلى الحرب بدلاً من حلها سلمياً، مع ما يترتب على ذلك من أضرار وخسائر في الأرواح واستنزاف للموارد، إن فهم الأسباب التي تدفع بعض الأطراف إلى استخدام العنف والتدمير لتحقيق أهدافها، فضلاً عن الحوافز والدوافع والظروف التي تدفع هذه الأطراف إلى اختيار الصراع كوسيلة لتعزيز مصالحها، يصبح ممكناً من خلال الفحص الدقيق لأسباب الحرب كما يساعد الفحص الدقيق للأسباب الكامنة وراء الحروب الأهلية في توجيه الجهود الرامية إلى صنع السلام واقتراح القوانين والبرامج الكفيلة بإنهاء الصراع عندما يبدأ أو حتى تقليل احتمالات اندلاعه إذا توافرت مؤشرات معينة (علي 2021).

الاقتصاد السياسي للصراعات في ليبيا:

بدأ اهتمام الاقتصاديين بدوافع وأسباب الحروب والصراعات في أواخر تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وقد أدى هذا الاهتمام إلى إنتاج أدبيات اقتصادية يشار إليها اليوم باسم الاقتصاد السياسي، فقد بدأت غالبية التحقيقات في هذه الأدبيات بمنشورات ووجهات نظر بول كولير، وُلدت نظرية "المظالم والطموحات" حيث تزعم هذه الفرضية أن المعارك تتأثر بشكل أساسي بالحوافز والإمكانات الاقتصادية التي توفرها الحروب الأهلية، حتى في الحالات التي

تكون فيها الأسباب والأهداف السياسية والعسكرية واضحة وتوفر فهماً معقولاً للقتال في الواقع، مع تحول الحرب إلى مسعى اقتصادي يفيد أولئك الذين يخوضونها.

وقد تتسبب العوامل الاقتصادية في استبدال الهدف التقليدي المتمثل في الفوز بالحرب وتدمير العدو بهدف ضمان استمرار الصراع، إن الاقتصاد السياسي يدعي أنه يقدم تفسيراً شاملاً أو أن الدوافع الاقتصادية وحدها قادرة على تفسير لصراعات السياسية، بل إن الاقتصاد السياسي للصراعات يضيف الدوافع الاقتصادية إلى مجموعة الدوافع والأسباب التي أدت إلى هذه الصراعات والتي اقترحتها العلوم الأخرى فإن الاقتصاد السياسي للصراعات يهتم بهذه الشبكة المعقدة من الدوافع والتفاعلات (Wolfram 2020, P 14).

إن الاقتصاد السياسي يعد دراسة كيفية عمل العنف اقتصادياً في الدول المنقسمة سياسياً واقتصادياً وفهم الأسباب الجذرية والطبيعة الدائمة للصراعات يتطلب فهماً للأهداف الاقتصادية.

يقدم الاقتصاد السياسي للصراعات أدلة ذات دلالة إحصائية على وجود علاقة إيجابية بين كمية الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن، والحروب الأهلية بدلاً من الاعتماد فقط على الأدلة القصصية فتعزز هذه البيانات الاقتصاد السياسي لنظرية الصراعات والحروب الأهلية، والتي تؤكد أن فهم الأساس الاقتصادي الكامن وراء الحرب ضروري لفهم أصولها وأسباب العنف (Cederman 2019, P 61)..

الأبعاد الاقتصادية للصراع في ليبيا:

1. آثار الصراع على الاقتصاد الليبي:

- انهيار الإنتاج النفطي وتراجع الصادرات.

- انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي.

- تفكك البنية التحتية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

2. توزيع الموارد والثروات في ليبيا:

- التفاوت في توزيع الموارد النفطية والغازية بين المناطق الجغرافية المختلفة.

- الصراع على السيطرة على حقول النفط والغاز والموانئ النفطية.

3. دور الجهات الخارجية في الصراع الاقتصادي:

- تدخل القوى الإقليمية والدولية لدعم مختلف الأطراف المتنازعة.

- تأثير العقوبات الاقتصادية والحظر على النشاط الاقتصادي في ليبيا.

تحليل دور النفط والغاز في الصراع السياسي في ليبيا:

1. أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الليبي:

- النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية والتنمية الاقتصادية.

- تأثير تقلبات أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والسياسي في ليبيا.
 - 2. الصراع على السيطرة على الموارد النفطية والغازية:
 - دور الميليشيات والجماعات المسلحة في السيطرة على حقول النفط والغاز.
 - الصراع بين الحكومات المتنافسة على إدارة القطاع النفطي والغازي.
 - 3. تأثير الصراع على إنتاج وتصدير النفط والغاز:
 - انخفاض إنتاج النفط والغاز وتعطل عمليات التصدير.
 - تأثير ذلك على الإيرادات الحكومية والوضع الاقتصادي في ليبيا.
- فمنذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، دخلت ليبيا في حالة من الصراع والانقسام السياسي والجغرافي. هذا الصراع له أبعاد اقتصادية وسياسية متشابكة. ففي ظل غياب التوافق السياسي وتعدد مراكز القوى، تكرر الصراع على السيطرة على الموارد الاقتصادية والمؤسسات المالية كأحد أهم محركات الصراع.
- 1- البعد الاقتصادي للصراع:
 - سيطرة الميليشيات المسلحة على مصادر الثروة والموارد الاقتصادية الرئيسية كالنفط والغاز والمنافذ الحدودية.
 - الصراع على التحكم بالمصرف المركزي الليبي ومؤسسة النفط الوطنية، وما ينتج عن ذلك من انقسام في الإيرادات والإنفاق الحكومي.
 - تدهور الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والرعاية الصحية بسبب الصراع.
 - تراجع الاستثمارات الأجنبية وانحسار البنية التحتية.
 - 2- البعد السياسي للصراع:
 - تعدد السلطات السياسية والعسكرية المتنافسة على السيطرة في ليبيا.
 - دور الجهات الإقليمية والدولية في استقطاب وتمويل الأطراف المتنازعة.
 - غياب الإرادة السياسية الحقيقية للوصول إلى تسوية سياسية شاملة.
 - تأثير الصراع على استقرار المنطقة والأمن الإقليمي والدولي.
- ففي ظل هذا الوضع المتردي، من الضروري إيجاد حل سياسي شامل يعالج جذور الصراع في ليبيا، بما في ذلك إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية وإنهاء سيطرة الميليشيات. كما يتطلب ذلك تعزيز الإرادة السياسية لدى الأطراف الليبية والجهات الإقليمية والدولية المؤثرة، من أجل استعادة الاستقرار وبناء دولة مدنية ديمقراطية في ليبيا (Zartman 2020, P54).

التحول من العنف السياسي إلى العنف الاقتصادي:

تحولت احتجاجات ومظاهرات عام 2011 إلى صراع مسلح بين قوات نظام القذافي ومعسكر المتمردين، حيث سعى المتمردون إلى الإطاحة بالنظام وتنفيذ تغيير سياسي واسع النطاق في حكم البلاد، أو تغيير قواعد اللعبة، وسعت قوات نظام القذافي إلى وضع حد للتمرد والحفاظ على استمرار النظام السياسي الحالي، بعبارة أخرى، يمكن تصنيف صراع عام 2011 على أنه عنف سياسي، يهدف إما إلى تغيير المعايير الاجتماعية ووضع حد للانتفاضة ضدها.

بعد الإطاحة بدكتاتورية القذافي، حددت الفصائل السياسية الناشئة على الفور أهمية ودور قيادة المجال الأمني المحوري في إطار الحكم الليبي. كانت قدرة القذافي على الحفاظ على السلطة لأكثر من أربعين عامًا تعتمد إلى حد كبير على قطاع الأمن وقوته الهائلة. لذلك، اعتبر العديد من قادة الحركات السياسية القدرة على استخدام القوة العسكرية لفرض الإرادة وتعزيز مصالح المرء شرطًا ضروريًا للحصول على النفوذ السياسي.

لقد تنافست الأحزاب السياسية الناشئة على إصلاح قطاع الأمن على النحو الذي يضمن تحقيق أهدافها، وذلك لأن المجلس الوطني الانتقالي لم يتمكن من تجميع قوة أمنية تخضع لسيطرته وتتبع توجيهاته، وقد برزت أشكال مختلفة من التنافس ولكن أهمها تلك المتعلقة بالقيادة والتنظيم، والتجنيد والتعبئة، والميزانيات والموارد المالية المخصصة للصناعة.

وكانت محاولات احتلال المناصب العسكرية والأمنية العليا في وزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك رئاسة الأركان، تمثل تنافسًا في مجالات التنظيم والإدارة. وانعكس توازن القوى النامية في مصراتة والزنتان في توزيع هذه الأدوار بعد عام 2011، ففي حين اتخذت المنافسة على مصادر التمويل أشكالاً عديدة، مثل المبالغة في إعداد القوات العامة للتشكيلات والمبالغة في نفقات المعيشة والإقامة والمظهر، فإن المنافسة في مجال التعبئة والتجنيد شملت توسيع نطاق إشراك أفراد جدد في التشكيلات القائمة أو إنشاء تشكيلات جديدة.

ونتيجة لذلك تنافست التشكيلات المسلحة، وخاصة تلك الموجودة في العاصمة، على السيطرة على المواقع الحكومية والوزارات الرئيسية تحت ستار حمايتها وتأمينها. وفي خضم هذه المنافسة، أدركت التشكيلات أنها يمكن أن تكتسب تفوقًا ونفوذًا أكبر من خلال التهديد باستخدام العنف أو استخدامه على نطاق محدود عند مواجهة الدولة والمسؤولين الحكوميين ونتيجة لهذا المأزق، بدأت بعض الجماعات المسلحة خارج العاصمة في استخدام المواقع المهمة استراتيجيًا داخل مناطق نفوذها كوسيلة ضغط لإرغام الحكومة وتهديدها على الموافقة على طلباتها وأهدافها. والسيطرة على إنتاج النفط وتصديره ومرافق التكرير هي بعض الأمثلة على ذلك.

فإن المنظمات الأخرى المسؤولة عن الموانئ البرية والمطارات، كما كانت الحال مع ميناء رأس جدير ومطار طرابلس قبل عام 2014، ونتجت الصراعات المسلحة وتوترات الأمن المتزايدة عن المنافسة بين التشكيلات على المرافق الرئيسية والفرصة التي قدمتها لابتزاز المسؤولين الحكوميين وأجهزة الدولة، وتقسيم وإعادة تقسيم مناطق نفوذها ومن ثم، تغير الهدف من استخدام

العنف والتهديد به من هدف سياسي يهدف إلى تغيير النظام السياسي مع مرور الوقت إلى هدف يركز على تحقيق مكافآت فورية ومباشرة ومالية ومادية (Ellis 2020, P 145).

المبحث الثاني: تحليل دور النفط والغاز في الصراع السياسي في ليبيا:

لنفط والغاز هما المورد الرئيسي للثروة في ليبيا، وقد لعبا دوراً محورياً في الصراع السياسي الذي مزق البلاد منذ الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011 تعتبر السيطرة على هذه الموارد النفطية والغازية أحد الأهداف الرئيسية للأطراف المتنافسة في الصراع السياسي الليبي، فمنذ سقوط نظام القذافي، انقسمت البلاد إلى مجموعة من الميليشيات والأحزاب السياسية التي تنافست على السلطة والموارد، وقد أدى هذا الانقسام إلى نشوب حرب أهلية وصراعات مسلحة متكررة بين هذه الأطراف المتنافسة. وكانت السيطرة على المناطق النفطية والغازية أحد أهم أسباب هذه الصراعات.

لقد أثر هذا الصراع على إنتاج واستخراج النفط والغاز في ليبيا بشكل كبير. فقد تراجع الإنتاج بشكل حاد نتيجة للاشتباكات المسلحة وتدمير البنية التحتية، كما أدى الصراع إلى انقطاعات متكررة في إمدادات الكهرباء والوقود في مختلف أنحاء البلاد، وقد تدخلت العديد من الدول الإقليمية والدولية في الصراع الليبي بسبب مصالحها في النفط والغاز، فقد دعمت تركيا والإمارات والسعودية وروسيا وغيرها من الدول أطرافاً مختلفة في الصراع بهدف السيطرة على الموارد النفطية والغازية، هذا الصراع على النفط والغاز قوّض استقرار ليبيا وأدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني، فقد تراجعت الإيرادات الحكومية بشكل كبير مما أثر على قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وأصبح توزيع الثروة النفطية أحد أبرز مظاهر الصراع السياسي في البلاد.

في ظل هذا الصراع المستمر، أصبح تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في ليبيا مرهوناً بإيجاد حل عادل ومستدام لقضية النفط والغاز، فمن هنا سيطران محور الصراع السياسي ما لم تتم تسويتها بطريقة تحفظ مصالح جميع الأطراف المعنية (الحويج 2019، ص 45).

المطلب الأول: أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الليبي:

إن أحد أهم التطورات التي حدثت في ليبيا في العصر الحديث هو اكتشاف النفط، ووفقاً لبنيامين هيجينز، مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا في أواخر الخمسينيات، فإن ليبيا لم تكن أبداً "مكاناً يُؤمل أن تظهر فيه أي علامات على التطور" وقد بدأت العديد من هذه البيانات تتغير بعد اكتشاف النفط وبدء صادرات النفط التجارية، وبدأت العديد من سمات وخصائص هذا الاقتصاد في التشكل، فقد شهدت ليبيا تغييرات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي غيرت صورة البلاد في نواح كثيرة عما كان معروفاً من قبل، والهدف الرئيسي من هذا البحث هو تحديد الكيفية التي شكل بها النفط هذه التغييرات ووضحها. وتعد من أهم جوانب هذا الاقتصاد والتي لا تزال غالبيتها مرتبطة به حتى اليوم فقد ظهرت خلال ذلك الوقت وسوف يتم بعد ذلك فحص أهم الجهود اللاحقة من خلال خطط وبرامج التنمية التي كانت قائمة في ليبيا

منذ منتصف الستينيات وقد تم تصميم هذه الدراسات لمعالجة هذه التغيرات وتقييم درجة النجاح التي تم تحقيقها في القيام بذلك، والتي تعكس في المقام الأول الكفاءة التي استخدمت بها جهود التنمية موارد النفط لإحداث التعديلات اللازمة على الترتيبات الهيكلية لهذا الاقتصاد والتي نشأت نتيجة لاندماجه في النظام الاقتصادي الليبي، كما تقترح بعض الآليات التي يمكن أن تساعد صناعات السياسات الاقتصادية في وضع خطط أكثر عملية ونجاحًا للتعامل مع هذه الظروف من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية والحقائق الفعلية للوضع (الحويج 2019، ص 45).

الأوضاع الاقتصادية في ليبيا قبل اكتشاف النفط:

قبل اكتشاف النفط، كان الاقتصاد الليبي نموذجاً للاقتصاد المتخلف، الذي يفتقر إلى أسباب وعوامل النمو وكان ذلك راجعاً إلى عاملين رئيسيين وهما الظروف الطبيعية للمنطقة، والإرث الاستعماري الطويل الذي استمرت ليبيا في تحمله، والذي قيد بشدة أي جهود تنمية محتملة ويمكن تلخيص السمات البارزة للاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالموارد البشرية التي بلغ عددها في نهاية عام 1951 قرابة المليون نسمة وتوزعت بين 20% في المناطق الحضرية و80% في المناطق الريفية، فقد كان لهذا الوضع تأثير واضح عليها من حيث الفقر المدقع، والذي انعكس في انخفاض مستويات المعيشة التي كانت تقترب من مستوى الكفاف (عتيقة، 1972) بالإضافة إلى ذلك، كانت صحة السكان تتدهور بسرعة، حيث بلغ معدل الوفيات بين المواليد الجدد حوالي 30% في عام 1951، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سوء التغذية ونقص الخدمات الصحية والوقائية. وعلاوة على ذلك، كانت الخدمات التعليمية غير كافية، حيث بلغ معدل الأمية بين البالغين حوالي 90% 95%، وكان حوالي 20% فقط من الناس في ليبيا مسجلين في التعليم الرسمي ونتيجة لذلك، كانت غالبية الموارد البشرية في البلاد أمية أو مريضة، مما ساهم في انخفاض إنتاجية السكان (هجير، 1973)، حيث كان 70% منهم يعملون في القطاعين الزراعي والرعوي (اعتيقة 2019، ص 54).

- كانت الموارد الطبيعية المتاحة قليلة أيضاً فمن بين ما يقدر بنحو 1.7 مليون كيلومتر مربع من الأراضي في ليبيا، لم يكن من الممكن استخدام سوى 5-10% للزراعة ولم يكن من الممكن استخدام سوى 1% فقط للزراعة المستقرة وتعتمد الزراعة بشكل كامل على هطول الأمطار الذي كان يقتصر على المنطقة الشمالية، التي كانت تعاني أيضاً من فترات جفاف متكررة وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، لم تكن في حالة أفضل، لأنه باستثناء بعض التكوينات المعدنية المحدودة لم تظهر الأراضي الليبية في ذلك الوقت أي مؤشرات على مثل هذه الوفرة (حجير 2019، ص 75).

- كانت البنية الأساسية قديمة أيضاً حيث تعرضت غالبية المباني التي شُيّدت أثناء الاحتلال الإيطالي لأضرار جسيمة في الحرب العالمية الثانية، وكانت الخيارات المتاحة للنقل والاتصالات قليلة ومن الواضح أن أداء الاقتصاد الليبي عبر قطاعاته المختلفة تأثر بهذا الواقع. كان القطاع الصناعي قديماً وكانت الصناعات الوحيدة العاملة في النشاط الصناعي هي التبغ وتعليب الأسماك والمنسوجات وبعض قطاعات الأغذية، كانت هذه الصناعة تعاني من تقنيات إنتاج قديمة وغير متطورة، ونقص العمالة الماهرة، وسوق محلية صغيرة وفيما يتعلق بالصناعة الزراعية كانت قديمة وتوظف غالبية السكان العاملين،

وكانت موجهة نحو الاكتفاء الذاتي ونتيجة لذلك، ركزت على العجز المستمر في الميزان التجاري نتيجة للواردات التي شملت أحياناً الغذاء والوقود والمواد الخام والثروة الحيوانية والأسمك، في حين ركزت الصادرات في الغالب على المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والأسمك.

- تميزت البنية الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة بسيطرة القطاع الزراعي، الذي ساهم في عام 1958 بنحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وساهم القطاع الصناعي بنحو 6.8%، في حين ساهم النشاط التجاري بنحو 14% (حجار، 1973)، وظلت المساعدات الخارجية والمساعدات من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، حيث بلغت نحو 26% من إجمالي دخل البلاد في عام 1959 (الحويج 2019، ص 48).

الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط:

- كان الاقتصاد الليبي محاصراً في حالة من التخلف الاقتصادي قبل اكتشاف النفط، وكان السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو تعزيز الإنتاج بكل الوسائل الممكنة وهذا من شأنه أن يزيد الدخل والادخار مع تقدم المعرفة التقنية، وكلاهما من شأنه أن يزيد الإنتاج والدخل، وكان لاكتشاف النفط تأثير كبير على اقتصاد ليبيا، الذي بدأ في الظهور مع وصول شركات النفط.

- كان ظهور النفط بمثابة بداية التنمية الاقتصادية للبلاد فكانت الفوائد الاقتصادية للنفط خلال ذلك الوقت مقتصرة على التحولات في مستوى الطلب الناجمة عن النفقات المالية لهذه الشركات، والتي بدورها حفزت الطلب على السلع والخدمات، كما رفعت الدخل والإنفاق بدوره وزاد الإنفاق العام نتيجة لزيادة الإيرادات الحكومية من الرسوم الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة وغيرها من المصادر وزاد الطلب على الائتمان بنسبة 195% بين عامي 1957 و1961 نتيجة لهذه الزيادات في الطلب على السلع والخدمات وأدى هذا الارتفاع في الطلب على الائتمان إلى زيادة المعروض النقدي وزيادة الطلب وبسبب الحاجة المتزايدة إلى المنتجات والخدمات ونظام الإنتاج المتخلف، زادت الواردات حيث أدى هذا إلى العجز التجاري الذي كان سمة من سمات الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط وكان لدخول شركات النفط إلى البلاد مجموعة متنوعة من التداعيات الاقتصادية السلبية، وقد أدى هذا إلى حدوث تحولات في توزيع السكان حيث بدأ الناس في الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن أجور أفضل من شركات النفط وقطاع الخدمات المتوسع نتيجة لوصولها. وقد انخفض إنتاج القطاعين الصناعي والزراعي نتيجة لهذا الظرف مما أدى إلى انخفاض مساهمتهما في خلق الناتج المحلي (الحويج 2019، ص 50).

- كان لبداية إنتاج النفط وتصديره بكميات تجارية تأثير كبير على الاقتصاد الليبي، حيث برز قطاع النفط كمحرك أساسي للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما تسبب في تغييرات في توزيع سكان البلاد مع انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن أجور أعلى في شركات النفط وقطاع الخدمات، وبلغت هذه المساهمة ذروتها في عام 1962 بنسبة 26.8%.

واستمرت في النمو على مدى السنوات التالية، لتصل إلى ما يقدر بنحو 62% في عام 1969، وقد أشار هذا إلى ظهور سمة جديدة استمرت في الاقتصاد الليبي حتى يومنا هذا أولوية النفط على تكوين النشاط الاقتصادي وقد رافق ذلك انخفاض في حصة القطاعات الإنتاجية المهمة الأخرى، وعلى وجه التحديد، انخفضت حصة القطاع الصناعي من 6.5% في عام 1962 إلى 1.7% في عام 1969، وانخفضت حصة القطاع الزراعي من 9.8% في عام 1962 إلى ما يقدر بنحو 3% في عام 1969 ومن ناحية أخرى، عند المقارنة بالوقت الذي سبق اكتشاف النفط، شهد قطاع الخدمات توسعاً ملحوظاً، حيث شكل 40.4% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي في عام 1962 وحتى لو انخفض إلى 18.6% في عام 1969، إلا أنه ارتفع إلى المرتبة الثانية في هيكل النشاط الاقتصادي.

إن الكم المحدود من النشاط الصناعي الخاص، وهجرة العمالة من القطاع الصناعي، ونقص العمالة الماهرة هي الأسباب الرئيسية لتراجع مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. كما تأثرت الصناعة الزراعية سلباً بهجرة العمالة، التي تركزت في قطاعي النفط والخدمات، ووسائل الإنتاج القديمة التوسع نتيجة لوصول هذه المؤسسات ونتيجة لهذه الظروف تراجع إنتاج القطاعين الصناعي والزراعي، مما أدى إلى انخفاض مساهمتهما في خلق الناتج المحلي وقد ارتفع عجز الميزان التجاري الليبي من 241.3 مليون دينار في عام 1962 إلى 241.3 مليون دينار في عام 1969 أي بنسبة 228% وقد نتج ذلك عن تزايد الحاجة إلى السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع دخل الفرد من جهة، وتزايد الطلب على الآلات والمعدات التي يحتاجها قطاع النفط ومتطلبات التنمية من جهة أخرى وقد حقق الميزان التجاري الليبي فائضاً يقدر بنحو 35 مليون دينار في عام 1963، ليحل محل العجز الذي بلغ 56 مليون دينار في العام السابق ونتيجة لذلك اختفى العجز التجاري.

شهد الاقتصاد الليبي تركيزاً مكثيفاً في أسواق الدول المتقدمة بالإضافة إلى تركيز السلع في الصادرات، ويمثلها النفط وفيما يتعلق بالواردات، كان هناك تنوع ملحوظ في السلع، بما في ذلك الغذاء والتنمية وأغلب السلع الصناعية، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنتاج داخل القطاعات الأساسية لإنتاج السلع، وهي الزراعة والصناعة فضلاً عن التركيز الجغرافي داخل أسواق الدول المتقدمة فقد شهد الاقتصاد الليبي تغييرات هيكلية كبيرة، وزاد الإنفاق العام بشكل ملحوظ بالتزامن مع زيادة حصة الدولة من عائدات النفط، والتي بلغت 0.51% في 1960/1961. تطورت بين عامي 1963 و1962، إلى حاجة البلاد إلى ترقية البنية التحتية العامة والخدمات الأساسية بما في ذلك الطرق والصرف الصحي وأنظمة المياه والمشاريع الكهربائية تفسر هذا الارتفاع في الاستثمار العام وبالتالي أصبح سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية عنصراً جديداً في الاقتصاد الليبي (الحويج 2019، ص 52).

حظيت موضوعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية باهتمام أكبر نتيجة للنمو المستمر لإيرادات الدولة. ومن أجل تقليل الاختلالات التي ظهرت في البنية الاقتصادية، تم إنشاء أول خطة اقتصادية في ليبيا ودخلت حيز التنفيذ بين عامي 1963 و1968 وكان هدفها رفع حصة القطاعين الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وفي محاولة للحد من ظاهرة

التركز السكاني، حاولت أيضاً تنفيذ العديد من المشاريع في القرى والأرياف وفيما يتعلق بالإنجازات التي أمكن تحقيقها من خلال الأهداف المذكورة أعلاه، لم تكن نتائج الخطة مثيرة للإعجاب للغاية وعلى الرغم من ذلك، فقد نمت صناعة الخدمات بشكل ملحوظ في ذلك الوقت.

المطلب الثاني: تأثير الصراع على إنتاج وتصدير النفط والغاز:

تعد الموارد الطبيعية، وعلى رأسها النفط والغاز، أحد أهم المحركات الاقتصادية الرئيسية في ليبيا. فقطاع النفط والغاز يشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويمثل 95% من عائدات الصادرات لذا، فإن الصراع السياسي والعسكري الدائر في ليبيا منذ عام 2011 له تأثير مباشر على هذا القطاع الحيوي، نتيجة للاشتباكات المسلحة والهجمات المتكررة على منشآت النفط والغاز، شهد إنتاج النفط الليبي تراجعاً كبيراً منذ سقوط نظام القذافي، فقد انخفض الإنتاج من مستويات تجاوزت 1.6 مليون برميل يومياً قبل عام 2011 إلى مستويات دون 300 ألف برميل يومياً في بعض الأوقات، كما تأثرت عمليات التصدير بشكل كبير بسبب السيطرة المتنافسة على الموانئ ومرافق التصدير بين مختلف الجماعات المسلحة. وأدى ذلك إلى توقف متكرر لعمليات التصدير وعدم الاستقرار في تدفقات الصادرات النفطية.

إضافة إلى ذلك، أدى الصراع إلى تدمير البنية التحتية للقطاع النفطي، كالخطوط الأنابيب ومنصات الحفر والمصافي، مما يتطلب جهوداً وتكاليف هائلة لإعادة تأهيلها وصيانتها، كما انعكس الصراع على قدرة المؤسسة الوطنية للنفط على إدارة القطاع بشكل فعال، نتيجة للانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار. وهذا ما أثر سلباً على الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج والتصدير، في ظل هذه التحديات، باتت استعادة مستويات الإنتاج والتصدير النفطي السابقة أمراً صعباً دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في ليبيا، والتي من شأنها إعادة توحيد المؤسسات وإنهاء سيطرة الميليشيات على هذا القطاع الحيوي. تتزايد وتيرة الصراعات والنزاعات حول المصالح نتيجة لمعركة منطقة البحر الأبيض المتوسط على ثروات النفط والغاز، من الصراع الطويل الأمد حول المياه والنفط بين لبنان وإسرائيل إلى الصراع الأخير بين تركيا واليونان وجمهورية قبرص، حيث تجاهلت تركيا حقيقة أن شواطئ جزيرة كريت هي أراضي يونانية بينما تسعى إلى التوسع السياسي للوصول إلى الشواطئ الليبية، إلى الصراع الثالث والأخير بين تركيا ومصر، أكبر دولتين في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب ارتفاع عدد سكانهما وتقدمهما الصناعي، الأمر الذي يتطلب مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد استمرت العناصر المتضاربة طيلة القرن العشرين، وظهرت مؤخراً في صناعة الغاز الناشئة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد تم تشجيع دول ومناطق شرق البحر الأبيض المتوسط (فلسطين، وإسرائيل، وقبرص، ولبنان، وسوريا، وتركيا) التي تعاني من نقص الموارد البترولية في أراضيها على محاولة الاستفادة من الاكتشافات المصرية من خلال البدء في إجراء مسوحات زلزالية في مناطقها الاقتصادية الخالصة والتعرف على جيولوجيا مناطقها البحرية وإمكانية العثور على حقول بترولية فيها وقد أصبح هذا ممكناً بفضل اكتشاف الغاز في المياه المصرية، شمال موانئ شرق المتوسط (خدوري 2020).

وبحسب مراقبين، فقد خسرت ليبيا أكثر من تسع مليارات دولار أميركي، وهو مبلغ ضخم بالنظر إلى الأزمة العالمية التي سببها فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً ونتيجة لذلك، سيضطر البنك المركزي إلى تعويض الاحتياطيات المفقودة، والتي ستستمر في التهام أرصده و لن تتمكن أي حكومة، حالية أو مستقبلية، من سدّاد هذا العجز بالسرعة الكافية، وسيستغرق الأمر أكثر من خمس سنوات، على افتراض استمرار الصادرات دون عوائق. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن الأضرار المتوقعة الناجمة عن الإغلاق المستمر لمنشآت النفط في البلاد بلغت نحو 9.1 مليار دولار، وانخفاض إنتاج النفط بشكل كبير منذ منتصف يناير/كانون الثاني، عندما كان نحو 1.2 مليون برميل يومياً إلى أقل من 100 ألف برميل نتيجة توقف الموانئ الرئيسية في شرق البلاد عن تصدير النفط. واضطرت ليبيا إلى خفض الإنفاق (علي 2021).

الصراع على إنتاج وتصدير النفط والغاز في ليبيا:

1. تراجع إنتاج النفط:

- انخفض إنتاج النفط الليبي من أكثر من 1.6 مليون برميل يومياً قبل عام 2011 إلى أقل من 300 ألف برميل يومياً في بعض الأوقات.

- هذا بسبب الاشتباكات المسلحة والهجمات على منشآت النفط والغاز.

2. انقطاع عمليات التصدير:

- السيطرة المتنافسة على الموانئ ومرافق التصدير بين الجماعات المسلحة أدت إلى توقف متكرر لعمليات التصدير.

- هذا أدى إلى عدم استقرار في تدفقات الصادرات النفطية.

3. تدمير البنية التحتية:

1- لصراع أدى إلى تدمير البنية التحتية للقطاع النفطي، مثل خطوط الأنابيب ومنصات الحفر والمصافي.

- هذا يتطلب جهوداً وتكاليف هائلة لإعادة تأهيلها وصيانتها.

4. انقسام المؤسسات النفطية:

- الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار أثر سلباً على قدرة المؤسسة الوطنية للنفط على إدارة القطاع بشكل فعال.

- هذا أثر على الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج والتصدير.

5. التحديات المستقبلية:

- استعادة مستويات الإنتاج والتصدير السابقة تبقى صعبة دون التوصل إلى تسوية سياسية شاملة في ليبيا.

- التوحيد المؤسسي وإنهاء سيطرة الميليشيات على القطاع النفطي ضروري لتحقيق الاستقرار.

الآثار السلبية على الصراع على إنتاج النفط والغاز:

1. انخفاض مستويات الإنتاج النفطي والغازي بشكل حاد وصل إلى أقل من 300 ألف برميل يومياً في بعض الأوقات.

2. توقفات متكررة في عمليات تصدير النفط والغاز بسبب السيطرة المتنافسة على منشآت التصدير.

3. تدمير البنية التحتية للقطاع النفطي والغازي مثل خطوط الأنابيب ومنصات الحفر والمصافي.
 4. تعطل عمليات الصيانة والاستثمار في القطاع بسبب انعدام الأمن والاستقرار.
 5. انقسام المؤسسة الوطنية للنفط وتعدد مراكز القرار مما أثر على قدرتها على الإدارة الفعالة.
 6. فقدان الإيرادات الحكومية الأساسية من صادرات النفط والغاز التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية.
 7. ارتفاع تكاليف إعادة تأهيل وصيانة البنية التحتية المتضررة بسبب الاشتباكات.
 8. اضطراب في التدفقات النقدية وتمويل قطاع النفط والغاز مما أثر على الاستثمارات.
 9. انسحاب العديد من الشركات الأجنبية والتراجع الكبير في الاستثمارات في القطاع.
 10. تدهور سمعة ليبيا كموثوق به في تلبية احتياجات السوق العالمية من النفط والغاز.
- هذه العيوب والآثار السلبية للصراع على قطاع النفط والغاز الليبي تؤكد على أهمية استعادة الاستقرار السياسي والأمني لإصلاح هذا القطاع الحيوي.

المراجع:

- احمد الزروق محمد الرشيد. 2019. الاقتصاد السياسي للدولة الرعية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا. جامعة بنغازي.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2021. الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا.
- بشير علي الكوت. 2019. الثابت والمتحول في ظاهرة السياسة الخارجي الليبية. مجلة الجامعي.
- جمال عبد الرحمن يسن رستم. 2020. التحولات السياسية في ليبيا بعد زوال نظام القذافي وانعكاساته على العلاقات العربية. الخرطوم.
- حسين فرج الحويج. 2019. دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي. مجلة افاق الاقتصادية.
- خير الدين حسين. 2019. الربيع الديمقراطي العربي الدروس المستفادة. بيروت: مجلة المستقبل العربي.
- رضوان بروسى. 2019. جديلة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية مقارنة غير معيارية. مجلة المستقبل العربي.
- زياد عقل. 2024. الازمة الليبية والتحرك المصري في ظل الابعاد الاقليمية والدولية. <https://cutt.us/TFeWb>.
- عادل زقاغ. 2019. الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية. مجلة سياسات عربية العدد 25.
- علي اعتيقة. 2019. أثر البترول على الاقتصاد الليبي. دار الطليعة.
- فتحي علي. 2021. الأجندة الاقتصادية للعنف ودورها في استمرار الصراعات والحروب الأهلية: دراسة للحالة الليبية. <https://cutt.us/lyGSG>
- مبارك حجير. 2019. الاقتصاد الليبي. بنغازي: دار مكتبة الاندلي.
- محسن عبد الخالق. 2020. السياسة الدولية. جدة: معهد الدراسات الدبلوماسية.
- محمد رجب قدح. 2020. السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا. جامعة الشرق الأوسط.

السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا ونموذج الاتحاد الأفريقي 2020 جامعة الشرق الأوسط.
محمد عاشور مهدي. 2019. أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة. الهيئة العاملة للاستعلامات.
مصطفى علوي. 2019. كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية. القاهرة: مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية.
المراجع الأجنبية:

Abukar, Salah. 2020. La révolution en Libye: Causes et objectifs .

Cederman, M. Vogt. 2019. Dynamics and Logics of Civil war. Journal of Conflict Resolution.

Ellis, Stephen. 2020. The Mask of Anarchy: The Destruction of Liberia and the Religious Roots of an African Civil War .

Wolfram, L. ,Peter Cole. 2020. Politics by Other Means: Conflicting Interests in Libya's Security Sector .

Zartman, Cynthia J. & William. 2020. Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed. Washington : Woodrow Wilson Center Press.

المواقع الإلكترونية

• وليد خدوري. 2020. الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط.

<https://cutt.us/8JTAAb>